

State of Kuwait



دولة الكويت

٩ شباط ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن إضافة بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،

مقدم الاقتراح

د. وليد مساعد الطبطباني

د. وليد مساعد الطبطباني  
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ميونخ عمان الأمانة

٩/٥/١٧

### اقتراح بقانون

## في شأن إضافة بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
  - وعلى المرسوم الأميري بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له ،
  - وعلى القانون رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٦٠ بالعمل في القطاع الحكومي ،
  - وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣ بشأن الإحصاء والتعداد، والقوانين المعدلة له،
  - وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
  - وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والقوانين المعدلة له،
  - وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل في القطاع الأهلي، والقوانين المعدلة له،
  - وعلى القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

### (مادة أولى)

يضاف بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه ونصها كالاتي:

(وضع الخطة والسياسة اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لإجمالي عدد الأجانب (الوافدين) بنسبة ٥٠% من إجمالي سكان الكويت، وللجنسية الواحدة بنسبة ٢٥% من إجمالي عدد المواطنين)، بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاؤها منها خلال مدة لا تتجاوز ٧ سنوات.)

**(مادة ثانية)**

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

**(مادة ثالثة)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

**أمير دولة الكويت**

**صباح الأحمد الصباح**

## المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

في شأن إضافة بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣

### شأن الهيئة العامة للقوى العاملة

مما لا شك فيه أن التركيبة السكانية في الكويت باتت تعاني خللاً واضحاً، يتسم بوجود أعداد كبيرة من الوافدين الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة -عربية وأجنبية- ومما يؤثر على هوية المجتمع الكويتي فضلاً عن انعكاسات هذا على الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في البلاد بالإضافة إلى المشاكل المرورية وكذلك انتشار العمالة الهامشية وخطرها على المجتمع وما تمثله تلك العمالة أيضاً من أعباء على المرافق العامة للدولة دون جدوى تُذكر.

لذا فقد أعد هذا الاقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم (٨) إلى المادة (٣) من القانون رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه، بوضع خطة وسياسة مخصصة لعلاج الخلل في التركيبة السكانية، وستنصب تلك الخطة بشكل مركز لعلاج مشاكل العمالة الوافدة وستساهم بالقضاء على المشاكل التي يتسبب هذا الخلل في التركيبة السكانية، فقد باتت تشكل تلك الأعداد المهولة للعمالة بالبلاد ضغطاً على مرافق الدولة التي لم ولن تستوعب هذا العدد من الوافدين، كذلك كبدت الدولة أموالاً طائلة من الدعوم دون مردود أو فائدة حقيقية مما أرهق ميزانية الدولة واستنزف خيراتها، جراء التزايد الغريب في أعداد العمالة في السنوات الأخيرة دون دراسة من الحكومة.

لذا فقد باتت لزاماً صدور قانون يحدد نسب العمالة الوافدة في البلاد حسب كل جنسية وينظم عملية وجودها بما لا يؤثر على أمننا واقتصادنا وهويتنا الوطنية.